CCW/CONF.I/SR.14/Add.1

9 May 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة المستأنفة الثانية
جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

(الجزء الثاني)*

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
يوم الجمعة ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ في الساعة ١٩/٤٥

الرئيس: السيد مولاندر (السويد)

المحتويات

البيانات الختامية (تابع)

* يرد المحضر الموجز للجزء الأول من الجلسة في الوثيقة CCW/CONF.I/SR.14.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر ذاته. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية المؤتمر بأمد وجيز.

البيانات الختامية (تابع)

١- **السيد كاراسكوزا كوسو** (المراقب عن الكرسي الرسولي) قال إن وفده أحاط علماً بالنتائج المتواضعة التي حققها المؤتمر الحالي والتي تـُمثـّل أقصى توافق للآراء يستطيع المجتمع الدولي التوصل إليه في الوقت الحالي. وهو يرحب بالقرارات التي اتخذتها بعض البلدان من جانب واحد بشأن فرض حظر تام للألغام أو وقف استخدامها أو تصديرها اختيارياً. ويجب اتخاذ خطوات تضمن عدم تسبب متطلبات الدفاع الوطني في هذا القدر المرتفع من الخسائر في الأرواح وفي معاناة الأبرياء مستقبلاً. وذكـّر بأن البابا يوحنا بولس الثاني ناشد في بداية هذه الدورة زعماء العالم حظر إنتاج الألغام وبيعها واستخدامها إلى الأبد.

٢- **السيدة تنكوبا** (بيرو) قالت إنه يتضح من التقارير المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي والبيانات المـُدلى بها فيه أن على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده الرامية إلى حظر أو تقييد استخدام الألغام البرية. وأضافت ان البروتوكول الثاني المنقـّح بشأن الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى الذي اعتمده المؤتمر تواً يشكل منجزاً هاماً من شأنه أن يمنع قتل أو تشويه الأبرياء. ويرى وفدها من الضروري إيلاء مسألة الألغام البرية أولوية أكبر في جدول الأعمال الدولي ويـُرحـّب بقرار إنشاء آلية دائمة لبحث الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها. وحثت جميع الدول على الامتثال للقواعد السارية والمشاركة في الجهود الرامية إلى تحسين الصكوك الموجودة.

٣- ومضت قائلة إن حكومتها سعيدة بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول لوضع حد لإنتاج الألغام البرية واستخدامها وبيعها ونقلها. وذكرت أن هذا الحظر ضروري نظراً للطابع الفظيع والعشوائي لهذه الألغام، والخطر الدائم الذي تمثله، وما يمكن أن تخلفه من آثار بشرية مأساوية، وأنه لا بد من منع استخدامها كسلاح اقتصادي لما يشكله ذلك من ممارسة لا تصيب بأذاها مدى أفقر قطاعات السكان. لذلك فإن بيرو، بوصفها دولة طرفاً في أغلبية الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وحقوق الإنسان، تنظر في إمكانية الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٨٠ وبروتوكولاتها في المستقبل القريب.

٤- **السيد سانيكاف** (بيلاروس) قال إنه يرحـّب بالتعديلات الجديدة على البروتوكول الثاني، التي جاءت كحل وسط معقد والتي تقيم توازناً هشاً بين مصالح الدول الأطراف في الاتفاقية. وذكر أن جمهورية بيلاروس دعمت منذ البداية جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنفيذ وتوسيع نطاق الاتفاقية وكانت واحدة من الدول الأولى التي وقعت عليها. وأعرب عن أسف بلده لعجز الاتفاقية وبروتوكولاتها عن القيام بدور أكبر في نزع السلاح بسب قلة عدد الأطراف فيها.

٥- وقال إنه صدر في بلده في عام ١٩٩٥ مرسوم رئاسي يوقف تصدير الألغام البرية اختيارياً. غير أن التراث العسكري للاتحاد السوفياتي السابق الذي آل معظمه إلى بيلاروس جعل من الصعب تنفيذ الاتفاقيات الدولية، مثلما حدث بالنسبة لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ويشكل هذا التنفيذ عبئاً ثقيلاً وليس من المتوقع الحصول على مساعدة من الخارج. وتحتاج بيلاروس في حالات عديدة إلى وقت وجهد أكثر مما يحتاجه سواها من البلدان لاستيفاء المعايير المحددة في اتفاق ما. ويعكس البروتوكول المنقح بدقة الحالة الراهنة وقدرات الدول الأطراف. ويشكل الجهاز الذي أنشأه للمشاورات السنوية أساساً جيداً لمواصلة جهود التحضير للمؤتمر الاستعراضي المقبل.

٦- **السيد ماثيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية) قال إن البروتوكول الثاني المنقح بشأن الألغام البرية يشكل تقدماً هاماً سيودي، لو احتُرم على نطاق واسع، إلى انخفاض كبير في عدد المصابين المدنيين ويكون خطوة أولى هامة نحو إزالة هذه الألغام. وأضاف قائلاً إن بلده يرحب بتوسيع نطاق البروتوكول ليشمل استخدام هذه الألغام في النزاعات المسلحة الداخلية وفي أوقات السلم؛ والمتطلبات المتصلة بقابلية الكشف والتدمير الذاتي والتخميد الذاتي للألغام المحتفظ بها في حقول الألغام الموسومة والمحمية؛ وإناطة المسؤولية عن صيانة أو تطهير حقول الألغام بالطرف الذي نصب الألغام؛ واشتراط تطهير حقول الألغام عند توقف دوران الحرب وإدخال تحسينات على عمليات التسجيل والوسم وحماية القوات والبعثات الدولية؛ وتقييد عمليات النقل، والأحكام الجديدة بشأن الامتثال بما في ذلك فرض جزاءات عقابية على منتهكي البروتوكول، وضرورة عقد اجتماعات سنوية للدول الأطراف لمناقشة التنفيذ.

٧- ولا يشمل البروتوكول المنقَّح جميع الأحكام التي تحبذها الولايات المتحدة وخاصة ما يتعلق منها بوضع آلية للتحقق من الامتثال للبروتوكول وقيود على بعض أنواع الألغام المضادة للدبابات. كذلك يبدو من الإفراط السماح للدول الأطراف بتأجيل الامتثال لبعض الأحكام لمدة تصل إلى ٩ سنوات.

٨- وترحب الولايات المتحدة بتضمين المادة ٨ تعهداً بعدم نقل أية ألغام محظورة الاستعمال حتى في حالة إرجاء الامتثال للقيود الواردة في المادتين ٢ أو ٣ من المرفق التقني، والتزاماً سياسياً يتعلق بعمليات النقل هذه. ولئن كان هذا التعهد لا يُلزم الولايات المتحدة قانونياً ولا يخل ببحث البروتوكول الثاني المنقح في مجلس الشيوخ فإن السياسة المتبعة في بلده، ريثما يدخل البروتوكول حيز النفاذ، هي الامتثال لجميع قيوده إلى أقصى حد ممكن منذ لحظة اعتماده. وفضلاً عن ذلك فعلى الرغم من أن الالتزام الوارد في المادة ٨ ينطبق على الألغام المضادة للأفراد فقط فإن من سياسة الولايات المتحدة أيضاً الامتناع عن القيام بأي عمليات نقل للألغام المضادة للدبابات التي لا يمكن كشفها، وتشجيع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وهي تؤيد أيضاً توسيع نطاق البروتوكول الرابع، وستمتنع عن استخدام أسلحة الليزر التي يحظرها ذلك البروتوكول.

٩- ويجب أن يكون البروتوكول الثاني جزءاً من استراتيجية أوسع تشمل كسح الألغام وفرض مزيد من الضوابط الدولية على إنتاج أي بدائل للألغام البرية المضادة للأفراد وعمليات نقلها وتخزينها والبحوث المتعلقة بها، بما تؤدي إلى إزالة هذه الألغام تماماً، وإن كان هذا البروتوكول يمكن أن يخفِّض إلى حد كبير الآثار الفظيعة للاستخدام العشوائي للألغام البرية ويشكل أساساً لمزيد من الجهود.

١٠- **السيدة ريفيرو** (أوروغواي) قالت إن بلدها اعتمد دائماً موقفاً سلمياً تجلى في التصديق على صكوك القانون الإنساني الدولية أو الانضمام إليها مبكراً وفي التعاون مع البعثات الدولية من أجل السلم. ومنذ المراحل الأولى لتنقيح الاتفاقية أعرب عن معارضته لاستخدام الألغام وغيرها من أسلحة الدمار. وأضافت قائلة إن وفدها يرحِّب بالتقدم المحرز خلال المؤتمر الاستعراضي الحالي، لكنه يأسف لكثرة المستثنى فيه من المحظورات والقيود المتفق عليها. وأعربت عن أملها في أن تقوم بلدان أخرى باتخاذ تدابير من جانب واحد لحظر إنتاج وتصدير الألغام وتدمر المخزونات الموجودة وأن تتعاون في عمليات إزالة الألغام. وقد وضع المؤتمر الاستعراضي أسس الاجتماعات الدورية المقبلة التي قد تحقق تقدماً أكبر نحو فرض حظر تام على الألغام البرية.

١١- **السيد ميتشي** (جنوب أفريقيا) قال إن حكومته تؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق حظر دولي على إنتاج وتخزين ونقل واستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. واعتمدت اختيارياً قراراً بوقف تصدير جميع أنواع الألغام البرية وقامت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بتوسيع نطاق هذا التدبير ليشمل حظر تصدير الألغام المضادة للأفراد الطويلة العمر ووقف استخدامها تدريجياً. وقررت أيضاً وقف استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد من جانب قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا التي تُعيد تقييم الفائدة العسكرية لهذه الألغام في المستقبل.

١٢- **السيد ريد** (المملكة المتحدة) قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ايطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولئن كان التقدم المحرز في المؤتمر الاستعراضي الحالي لم يحقق آمال بلده فإنه سيساعد في خفض خطر الألغام البرية المضادة للأفراد على المدنيين. وفي مجموعة من القرارات المتخذة في ٢٣ نيسان/أبريل قررت المملكة المتحدة أن تنضم إلى العدد المتزايد من البلدان التي تؤيد فرض حظر تام على الألغام البرية المضادة للأفراد. وهي تقر بأن هذا الحظر، بل وأي خطوات مؤقتة مثل تلك التي اتخذت في المؤتمر الحالي، سيتطلب اتفاقاً دولياً، سوف تعمل من ناحيتها على فرض الحظر التام. وستُدمِّر حوالي نصف مخزونها من الألغام البرية المضادة للأفراد بأسرع ما يمكن، ولن تستخدم المخزونات المتبقية لها إلا في الظروف الاستثنائية التي ترى الحكومة فيها أنه لا مناص من ذلك. أما خططها المتعلقة بإحلال وتجديد المخزونات التي أزيلت فستظل قيد الاستعراض وستتوقف في جانب منها، على التقدم المحرز على طريق الحظر التام. وستقوم حكومته أيضاً بالبحث عن بدائل تتيح التخلي عن استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد، وقد قررت اختيارياً وقف تصديرها. وهذه التدابير تبيِّن مدى الأهمية التي يعلقها بلده على حظر الألغام البرية وهو هدف حقق المؤتمر الاستعراضي الحالي تقدماً نحو تحقيقه وستستمر المملكة المتحدة في العمل من أجل بلوغه.

١٣- **السيد سوثا** (كمبوديا) قال على الرغم من التقدم الذي أحرزه المؤتمر الاستعراضي فإن الاتفاق الجديد يشكل خطوة صغيرة جداً. وكمبوديا ترحب بتضمين الاتفاقية نصاً على حماية العمليات الإنسانية لإزالة الألغام وتحريم أسلحة الليزر المسببة للعمى. وهي تشكر البلدان المانحة التي دعمت عمليات إزالة الألغام في كمبوديا، وهي استراليا وألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد والكرسي الرسولي وكندا واللجنة الأوروبية والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكافة المنظمات غير الحكومية التي تعمل في كمبوديا من أجل إزالة الألغام وتمارس الضغط من أجل فرض حظر تام عليها. وقد طلب ما يزيد على ٣٠ بلداً هذا الحظر، وتحث كمبوديا الدول الأخرى على أن تحذو حذوها وعلى الإصغاء إلى صوت الشعوب التي لم تعد تريد ألغاماً "ذكيه" كانت أو "غير ذكية". وقال إنه يشكر الوفود التي عملت من أجل تعزيز البروتوكول الثاني وانه يتطلع إلى العمل من أجل تجنيب البلدان الأخرى ما عاناه شعب كمبوديا. وقد طلب الملك نوردوم سيهانوك وضع حد لحرب الألغام وتعتزم كمبوديا التصديق على المعاهدة في المستقبل القريب جداً.

١٤- **السيد تاندار** (أفغانستان) قال إن ضحايا الألغام البرية سيشعرون، عندما يعلمون بنتائج المؤتمر الاستعراضي، بأن فظاعة بتر أعضائهم وتعاسة حياتهم وصور ما قاسوه من وحشية لا تطاق لم تمس القلوب في بعض البلدان. إن أفغانستان التي تعاني من وجود أكثر من ١٥ مليون لغم على أراضيها تشكر الأمم المتحدة وجميع الوكالات الأخرى التي ساعدتها على تطهير جزء من أراضيها من الألغام؛ ولكنها ما زالت

تواجه مشكلة في إدماج ضحايا الألغام البرية اقتصادياً. وهي تشعر بالحزن إزاء بعض العبارات المستخدمة في المؤتمر الاستعراضي، فأفغانستان لا تفهم معنى عبارة "الاستخدام المسؤول أو غير المسؤول للألغام المضادة للأفراد"؛ وتساءل عما إذا كان هناك من يجرؤ على تسمية الاتحاد السوفياتي الذي زرع الألغام في أفغانستان، دولة غير مسؤولة، وأعرب أيضاً عن أسفه لأن بعض البدان تدعي تأييدها للحق في التنمية، لكنها لا تعارض الألغام البرية المضادة للأفراد التي تشكل عقبة أمام هذه التنمية. وأضاف أنه لا يرى كيف يمكن تأييد حقوق المرأة والطفل بدون معارضة استخدام الألغام البرية التي يشكل النساء والأطفال ضحاياها في معظم الأحيان.

١٥- ومضى قائلاً إن أفغانستان ترحب بالتقدم، الذي أُحرز خلال المؤتمر الاستعراضي الحالي على ضآلته، لكنها ستظل تحلم بعالم خال من الألغام البرية. ولن يرضي حكومته سوى حظر تام وغير مشروط على إنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد وعلى تصديرها واستخدامها وتخزينها.

١٦ - السيد ارليتش (النمسا) قال إن وفده يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل ايطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن النمسا كانت من بين البلدان الأولى التي أعلنت وقفاً اختيارياً لانتاج وتصدير الألغام المضادة للأفراد وأن قواتها المسلحة ستُدمِّر مخزونات البلد المتبقية من هذه الألغام بحلول صيف عام ١٩٩٥. ويجري النظر الآن في اتخاذ مزيد من التدابير القانونية، على أن التدابير المتخذة من جانب واحد، وإن كانت مفيدة، لا تكفي. ويشكل ازدياد تأييد الحظر التام للألغام المضادة للأفراد إحدى أهم نتائج المؤتمر الاستعراضي الحالي. وذكر أن النمسا كانت من بين البلدان الأولى التي أيدت هذا المقترح الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي أيده أكثر من ٤٠ دولة، وهي مقتنعة بأن هذا الاتجاه سيستمر. وستدعم النمسا جميع هذه الجهود وهي ترحِّب بمقترح كندا الداعي إلى عقد اجتماع للدول التي تؤيد الحظر.

١٧ - السيد خوري (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ينبغي للدول المسؤولة عن زرع الألغام المضادة للأفراد في أرجاء العالم، أن تتحمل مسؤولية إزالة تلك الألغام بعد انتهاء النزاعات التي استخدمت فيها، وفقاً لأحكام المادتين الخامسة والعاشرة من البروتوكول الثاني المنقح. وقال إن أي تفسير لمضمون إحدى هاتين المادتين بشكل يتنافى وتحمل هذه المسؤولية يشكل ابتعاداً عن هدف المؤتمر. ولا بد من سرعة إزالة الألغام منعاً لحدوث مزيد من التشويه للمدنيين، والأضرار للحياة الاقتصادية، والعواقب الخطيرة الأخرى للألغام البرية المضادة للأفراد.

١٨ - السيدة والستروم (المراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) قالت إنها تتساءل كيف ستُخبر متطوعي الصليب الأحمر بنتائج المؤتمر الاستعراضي. وكيف ستُخبر متطوعاً قُتل زميله بلغم مضاد للأفراد وهو يحاول مساعدة الآخرين بأنه سيتم، من الآن فصاعدا، توفير معلومات عن الطرق المأمونة، ولكن فقط حيثما أمكن ذلك، وفي حالة توفُّر المعلومات، وما لم تمنع الأعمال الحربية ذلك؟ وكيف يمكن لها أن تقول لمتطوع جرفت الفيضانات في بلده ألغاماً إلى أماكن غير مشبوهة أنه لن يتسنى كشف هذه الألغام إلا بعد تسع سنوات، أي بعد دخول البروتوكول الجديد حيز النفاذ؟ وكيف يمكن لهؤلاء المتطوعين أن يقولوا للاجئين الذين يريدون العودة إلى بلدانهم التي تتفشى فيها هذه الألغام أن عليهم الانتظار حتى يعقد المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠٠١؟ وحثت الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات على الفور للتصديق على اتفاقية عام ١٩٨٠ وبروتوكولاتها الجديدة، وحظر الألغام البرية المضادة للأفراد

على الصعيد الوطني، واتخاذ مبادرات ثنائية وإقليمية ودولية، وبدء الأنشطة التحضيرية للمشاورات السنوية. وأضافت أنه لم يعد هناك وقت للتواني.

١٩ - السيدة روتلسبيرغر (المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر) قال إن نتائج المؤتمر الاستعراضي متواضعة، لكن المؤتمر قام على الأقل بتوجيه اهتمام الحكومات وقواتها العسكرية إلى المسؤوليات الانسانية التي يستتبعها استخدام الألغام البرية وإلى ضرورة إدخال تغييرات جذرية في نهجها إزاء هذه الأسلحة. وكما هو الحال بالنسبة للغازات السامة ندد الضمير العام وعدد متزايد من الدول فعلا بالألغام المضادة للأفراد. هذا ويزداد الاتجاه إلى إزالة هذه الأسلحة سرعة مع ازدياد عدد الدول التي تعيد النظر في الأمر، وتوازن بين الفائدة العسكرية والهموم الانسانية، وتعلن تأييدها لفرض حظر على هذه الأسلحة وإن لم ينعكس ذلك بعد في توافق عالمي للآراء.

٢٠ - غير أن المادة المتعلقة بعمليات نقل الألغام في البروتوكول الثاني ستمثّل بالنسبة لمعظم الدول، إذا طُبِّقت تطبيقا ضيقاً، خطوة إلى الوراء بالنسبة للممارسة الحالية. وأضاف قائلاً إن القيود المعتمدة فيما يخص استخدام الألغام البرية غير كافية للأسف الشديد. فهي ستُشجع انتاج ونقل واستخدام جيل جديد من الألغام، ولن تحظر أيضاً أي نوع آخر موجود سوى ربما الألغام المضادة للأفراد التي لا يمكن كشفها. ومن المستبعد أن تؤدي هذه التدابير، في حد ذاتها ومع غياب تدابير للتحقق أيضاً إلى خفض هام في نسبة الاصابات بالألغام البرية بين المدنيين. إن الأعداد المروعة للضحايا التي خلفتها هذه الألغام في السنوات الأخيرة لن تنخفض ما لم تواجه الحكومات بشجاعة مسؤولياتها الانسانية وتفعل أكثر مما يطلبه الاتفاق الذي اعتُمد تواً.

٢١ - إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تأسف بالغ الأسف لما تراه يحدث للمرة الأولى في معاهدة للقانون الانساني من اعتماد تدابير لا تعنى بحظر استخدام سلاح عشوائي الأثر حظرا شاملاً، بل على النقيض تجيز استمرار استخدامه وتشجع ضمناً استخدام أنواع جديدة ستكون لها نفس الآثار تقريباً، على الأقل في الأجل القصير. ولئن كان مما يدعو إلى الأسف أيضاً ألا يستطاع توسيع نطاق البروتوكول على نحو ما أُتفق عليه في فيينا، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشجع جميع الدول على إصدار بيان تفاهم عند الانضمام إلى البروتوكول تبين فيه أنها تعتبره سارياً على الدوام. وستستضيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الاجتماعات الاقليمية لدول أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا بشأن مسألة الألغام البرية في نهاية أيار/مايو.

٢٢ - إن التفسير الذي قدمه ممثل ألمانيا للفظة "أساساً" وأيده فيه عدد من الدول ساعد على توضيح أن تعريف اللغم المضاد للأفراد ينطبق على الألغام ذات الخصائص المضادة للأفراد، باستثناء نوع واحد فقط. غير أن ذلك لم يحل مشكلة انسانية هامة، ألا وهي استخدام النبائط المضادة للمناولة الموضوعة على الألغام المضادة للدبابات المبثوثة عن بعد. وهذه الألغام مثلها مثل الألغام المضادة للأفراد خطورة على السكان المدنيين، والفرق الوحيد بينهما أنها تقتل عادة ضحاياها. وينبغي للدول أن تعالج بجدية هذه المشكلة في المستقبل القريب جداً.

٢٣ - السيدة كاري (بالنيابة عن منظمة مستقبل البشرية) قالت إن مجموعة المنظمات غير الحكومية التي تمثلها يساورها قلق بالغ إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي. وقد وردت لفظتا "الحظر" و"القيود" بوضوح

في اختصاصاته؛ لكن الواقع أن المؤتمر تناول فقط مسألة "القيود" المزمع فرضها على الألغام البرية المضادة للأفراد التي سوف تزرع مستقبلاً. فما الذي منع المؤتمر من دراسة الجانبين معاً في نفس الوقت؟

٢٤ - ومن المعروف جيداً أن الحظر القانوني يوفر أساساً قانونيا لرصد ومراقبة ووقف انتاج الأسلحة ونقلها واستخدامها بصورة فعالة. وقد أثبت ذلك مثال الأسلحة الكيميائية، ومع ذلك فإن المؤتمر تجاهل تماماً هذا النهج العملي. والسبب في ذلك هو أن القوى العظمى، التي حددت إلى حد بعيد مسار المؤتمر، تفتقر إلى الارادة السياسية لوضع المعايير الانسانية والتنمية فوق اعتبارات الجغرافيا - السياسية والاعتبارات العسكرية. وأصبح الوضع أسوأ وأكثر خطورة مما كان عليه في الماضي بالنسبة للسكان الذين يعانون من هذه الآفة في أكثر من ٦٠ بلداً، خاصة بسبب تفاقم الصعوبات فيما يخص أحكام المراقبة والتحقق في النص المنقح للبروتوكول الثاني. ومن المثير للجزع أيضا أن يتوالى ضمور ما تبقى لدى الجمهور العالمي والمشوهين والضحايا المحتملين للألغام البرية من ثقة، هي ضئيلة أصلاً، في المشاورات والمؤتمرات الدولية بسبب فشل المؤتمر الاستعراضي. وفي ظل هذه الظروف ليس هناك أي خيار وأي واجب آخر سوى مواصلة النضال بقوة من أجل فرض حظر تام للألغام البرية المضادة للأفراد.

٢٥ - ونوّهت بكندا لمبادرتها إلى عقد مؤتمر في خريف عام ١٩٩٦ ورحّبت ببيانات كل من أنغولا والمكسيك وأفغانستان واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقالت إن رد الفعل على البروتوكول الثاني يذكّرها بالحكاية الشعبية التي تروى عن ملابس الامبراطور الجديدة، التي قيل إنها فخمة ورائعة بينما لم تكن في الواقع موجودة.

٢٦ - السيدة واكر (المنظمة الدولية للمعوقين) قالت، متحدثة باسم الحملة الدولية لحظر الألغام البرية، إن التغييرات التي أُجريت نتيجة لعملية الاستعراض لن تؤثر في حياة أولئك الذين يعايشون الألغام البرية. وأضافت أن صيغة الاتفاقية في عام ١٩٩٦ لا تفي لا بمعاييرها ولا بمقاصدها هي نفسها؛ فبدلا من تحريم الألغام البرية المضادة للأفراد قانونياً عملت الحكومات والسلطات العسكرية جاهدة لمدة طويلة من أجل الاستمرار في إتاحة مجال في القانون للألغام البرية المضادة للأفراد، ونجحت في ذلك. ويمثل هذا النجاح الدبلوماسي فشلاً لنظام الاتفاقية المتعلقة بالألغام البرية.

٢٧ - ومضت قائلة إن منظمتها اعتبرت دائما المؤتمر الاستعراضي مرحلة واحدة فقط من مراحل العملية التي ستؤدي إلى فرض حظر تام للألغام البرية. وقد تجاوزت حركة الحظر هذه الاتفاقية. ولئن كانت الاتفاقية المعدّلة لن تغير حياة ضحايا الألغام البرية فإن العملية نفسها ساهمت في زخم حركة الحظر. وستشدد الحملات الوطنية ضغطها لحمل البلدان المترددة على الانضمام إلى الحركة المؤيدة للحظر. وستستمر الحملة في تعبئة أصوات الجماهير لمعارضة انتاج الألغام البرية أو استخدامها أو تخزينها أو نقلها، لأن الجماهير متقدّمة جدا على حكوماتها كما يتبيّن من الـ ٢,٥ مليون توقيع والتي سُلّمت للمؤتمر بعد الحصول عليها من أشخاص يطالبون بفرض حظر فوري في جميع أنحاء العالم. وترحّب الحملة بمبادرة كندا إلى عقد اجتماع للحكومات التي تشاطرها رأيها والمنظمات غير الحكومية لتكوين كتلة داخل المجتمع الدولي لتحريم الألغام البرية.

٢٨ - السيد شاناريث (الحملة الدولية لحظر الألغام البرية) قال إنه جاء إلى جنيف مع أصدقائه من أفغانستان وموزامبيق وكمبوديا لتجسيد المعاناة الجماهيرية التي تسببها الألغام البرية. فهم شواهد حية لما يمكن أن تفعله البغضاء بالسيقان والأذرع والأعين. وقد ارادوا أن يراهم المشاركون في المؤتمر لأن من السهل على الجالس في المباني الضخمة تقنين لعب حربية جديدة لجيل جديد من الجنود طالما لم ير المستشفيات وساحات القتال. وناشد المشاركين الذهاب إلى هذه الأماكن ليروا بأنفسهم ويرثوا لهؤلاء المساكين.

٢٩ - ولئن كان من الصعب على أمثاله فقدان سيقانهم، فإنهم يشعرون إزاء أطفالهم برثاء أعظم. فهو كأب لستة أطفال يريد لأطفاله مستقبلاً خالياً من الألغام البرية، ولذا فهو يشعر بالاستياء الشديد لعدم تمكن المؤتمر من الاتفاق على حظر هذه الألغام. وقد ظن هو وغيره من الناس العاديين أن الأمم المتحدة تجاهد من أجل بناء الوحدة بين البلدان وليس الأسلحة التي تزرع الشقاق بينها؛ والقضاء على الفقر وليس زيادته على مدى أجيال؛ وحشد العقول الذكية لحل المشاكل الصعبة. إن الناس العاديين لا يريدون أن تحكم الجيوش الأمم المتحدة بل يريدون أن يقرر صانعو السلام مستقبل العالم. وقال إنه يطالب المشاركين بأن يرجعوا إلى بلدانهم ويعملوا من أجل فرض حظر تام ويطلبوا المال لإزالة الألغام. وهناك كثيرون يريدون القيام بذلك لكن الخوف وانعدام الثقة يكبلانهم. عليهم أولاً أن يزيلوا الألغام من قلوبهم، عندئذ يمكن لهم إزالتها من العالم.

٣٠ - السيد مون (الحملة الدولية لحظر الألغام البرية) قال إنه بينما كان يزيل الألغام البرية مع مؤسسة خيرية في افريقيا في عام ١٩٩٥ وجد بالضبط ما كان يبحث عنه وفقد أدنى ساقه اليمنى ويده اليمنى نتيجة لذلك. وأضاف أنه يتقبل ذلك عن طيب خاطر ويعتبر نفسه ضحية لأنه اختار أن يقود أفرقة انسانية لإزالة الألغام. أما الناس الذين يعيشون في المناطق الملغومة فليس لديهم خيار ولا صوت يسمع معظم الأحيان. وقد عمل مع منظمات غير حكومية كثيرة تختلف آراؤها. لكنها تتحدث بصوت واحد عندما يتعلق الأمر بمسألة الألغام البرية. وسمع نفس الاستياء من الناس في جميع أنحاء العالم، لكن هذا المدّ المتزايد لرأي أغلبية البشرية لم يحوّل إلى عملية سياسية ودولية للقضاء على الألغام البرية. ويوجد الآن عدد كبير من القادة العسكريين الذين يتمتعون بمصداقية وتجارب كبيرة يطالب بفرض حظر تام على الألغام البرية بسبب طابعها العشوائي وفشلها في اختبار التناسب: فالتكلفة البشرية تتجاوز بكثير القيمة العسكرية. وحث المؤتمر على الاستفادة من تجربتهم وعدم اعتبار الاتفاقية ختاماً للعمل وإنما بداية له. وطلب من الممثلين أن يلحوا على حكوماتهم كي تعالج هذه القضية، وقال إنه ينبغي لحكومتي الصين والاتحاد الروسي على الأخص أن تفعلا المزيد في هذا الصدد.

٣١ - الرئيس: قال إن نجاح المؤتمر يكمن في أنه قد وضع نصاً تشريعياً، وإن كان يكمن أيضاً في العدد الكبير من الاجراءات التي اتخذتها الحكومات من جانب واحد بفضل عملية الاستعراض، وفي إلحاح المنظمات غير الحكومية وشحذ الارادة السياسية، مما سيحقق في نهاية المطاف مزيداً من النتائج. وأضاف أنه متأكد من أن ازدياد الانضمام إلى البروتوكول والاتفاقية يضمن تنفيذهما عالمياً.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥